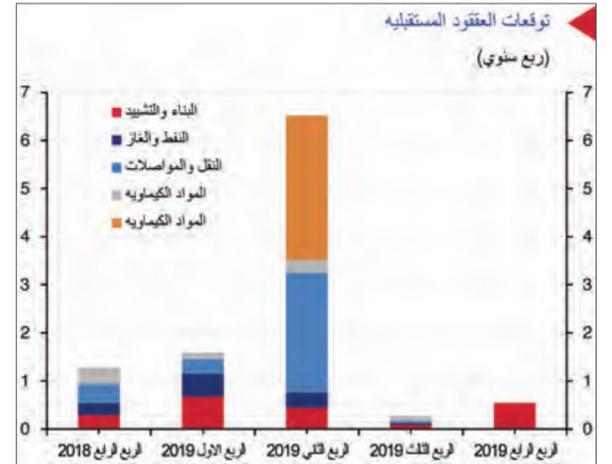
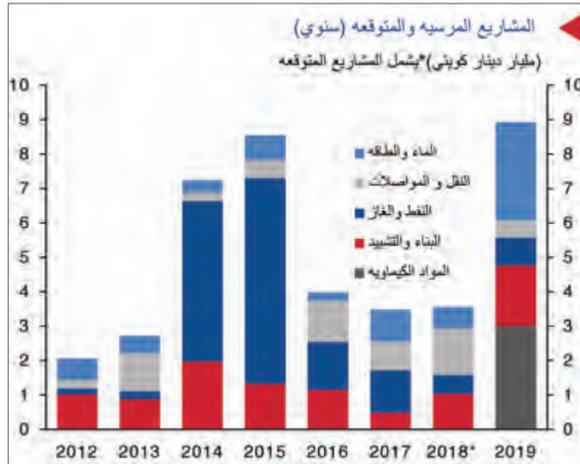
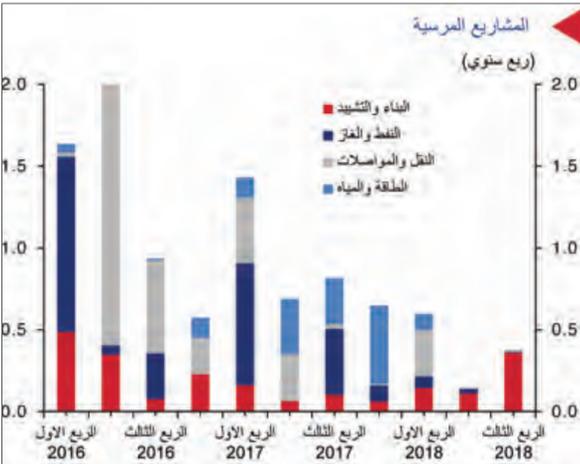


## تقرير «الكويت الوطني» توقع ارتفاعها في الأرباع القادمة

## ترسية المشاريع كانت ضعيفة في الربع الثالث من 2018



بلغت ترسيات مشاريع الطاقة والماء 155 مليون دينار منذ بداية السنة وحتى الآن (حتى نهاية الربع الثالث من 2018)، ولكن يمكن أن ترتفع إلى 277 مليون دينار مع نهاية السنة، بسبب عدد من المشاريع المخطط لها في الربع الرابع، وبالرغم من انخفاض هذا المبلغ مقارنة مع 2017 والبالغ قيمتها 900 مليون دينار، يتوقع أن يزداد مشاريع الطاقة والماء بقوة في 2019، حيث تبلغ قيمة المشاريع المخطط لها 2.9 مليار دينار. وقد تمت كل ترسيات هذه السنة في الربع الأول فقط، نتيجة بعض العوائق التي تضمنت تأخير مشروع شمال الزور المستقل لتوليد الطاقة وتحلية الماء بسبب نزاع تعاقدي بين هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمستثمرين بخصوص نقاط فنية في تمويل المشروع، وكذلك التأخير في إدرجه في بورصة الكويت والطرح الأولي للاكتتاب العام الذي كان مقرراً أصلاً في بداية هذه السنة، وتتضمن المشاريع الثلاثة من مشروع شمال الزور المستقل ومحطة التوليد بالطاقة وتحلية الماء، وهما مشروعان تابعان لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتبلغ قيمتهما معاً 1.4 مليار دينار. وقد خصص أيضاً مبلغ 300 مليون دينار لمجمع الشقيا للطاقة المتجددة، وهو مشروع مشترك بين وزارة الكهرباء والماء ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ونظراً للطبيعة الصعبة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص فليس من المستبعد أن تشهد مشاريع هذا القطاع المزيد من التأخير.

## ارتفاع ترسية مشاريع البناء والتشييد بشكل طفيف في الربع الثالث من 2018

## التأخيرات التقنية والقانونية السبب الأساسي في تدني ترسية المشاريع هذه السنة

## ترسية المشاريع سترتفع بـ 2019 نتيجة لخطط مشاريع كبيرة في مجال الكيماويات

التجدد في نشاطه السنة القادمة، حيث يعد مشروع مجمع الزور للبترول وكيماويات، البالغ قيمته 3 مليار دينار، في مرحلة التأهيل المسبق ويساهم بحوالي نصف الترسية المتوقعة في 2019 (مقرر للربع الثاني). وقد تأخر طرح مناقصة هذا المشروع من 2018 بسبب عائق مرتبط بإعادة تصميم مصفاة الزور النفطية البالغة قيمتها 5.1 مليار دينار، والذي يرتبط بها المشروع. وجاءت إعادة التصميم بعد قرار وزارة الكهرباء والماء باستخدام الغاز الطبيعي بدلاً من النفط كما كان مخططاً له سابقاً من أجل توليد الطاقة، وبدوره تسبب ذلك في تأخير تنفيذ مجمع البترول وكيماويات، الذي سيكون متكامل مع المصفاة، ويرجع المزيد من التأخير إلى إنشاء خط أنابيب للإمداد بقيمة 255 مليون دينار تم طرحه في 2014، ولكنه لم يتم في 2017، بحسب MEED. وتوقع أيضاً أن تتم ترسية مشاريع نطف وغاز بقيمة 500 مليون دينار في ما تبقى من 2018، و820 مليون دينار إضافية في 2019، أي أعلى بكثير من قيمة المشاريع التي تم ترسيختها هذه السنة والبالغة 105 مليون دينار.

الكبيرة في الربع الأول، بما فيها أعمال البنى التحتية الرئيسية في مدينة جنوب المطلاع ووزارة الأشغال العامة - مشروع الطرق البري. ولكن الترسية لم تنجح بحسب الجدول في الربعين الثاني والثالث، ومن الأرجح أن يعود السبب في ذلك إلى استمرار إعادة هيكلة الهيئة العامة للطرق والنقل البري بسبب إجراء مراجعة للتفويض الممنوح لها. وقد تم بالفعل إلغاء عدد من مشاريع الطرق أو تعليقها، ولكن من الممكن أن يتحسن الوضع في الربع الأخير من هذا العام وفي السنة القادمة، شرط ألا يحصل المزيد من التأخير التقني أو القانوني الذي قد يتجسد مع عدم التقدم المطلوب من مراجعة تفويض الهيئة العامة للطرق والنقل البري. وجدير بالذكر أن قيمة المشاريع المخطط لها تبلغ 1.1 مليار دينار في الربع الرابع من 2018، و510 مليون دينار في 2019.

يتوقع أن يشهد قطاع البترول وكيماويات، الذي كان ساكناً لحوالي 13 سنة، بعض

المبارك وشرق تيماء، وكذلك مبنى قصر العدل الجديد الذي يشرف على إنشاءه الديوان الأميري، ومشروع مبنى الحرس الوطني في معسكر كازمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم هذه الترسية تمت في الربع الثالث، ومن المحتمل أن تتم ترسية ما قيمته 420 مليون دينار من المشاريع في ما تبقى من 2018، ونحو 1.7 مليار دينار في 2019، وتشمل أبرز المشاريع القادمة مشروع مدينة إسكان منخفضة التكاليف في الجهراء والصليبية، التابع للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، ومستشفى القوات المسلحة الكويتية، والتي تبلغ قيمة كل منهما 510 مليون دينار.

لم يحظ قطاع المواصلات بأية ترسية في الربع الثالث من 2018، ولكنه حصل على ثاني أعلى ترسية مشروع حتى الآن في 2018 بقيمة مجموعها أقل بقليل من 300 مليون دينار، وهو رقم لا يزال منخفضاً مقارنة بالمعدل الربعي المحقق في 2017 والبالغ 660 مليوناً. وتعود هذه الترسية إلى عدد من أشغال الطرق

الفترة 2014-2015. وإضافة إلى ذلك، نعتقد أن الظروف الاقتصادية تبقى مساعدة للتمويل في مجال المشاريع، إذ أن توقعات أسعار النفط تبقى مرتفعة وعجز الميزانية يستمر بالتقلص. وإلى جانب ذلك، يبقى معدل التضخم ومعدلات الفائدة منخفضة وتساعد على الإنفاق والنمو. ونعتقد أن تسعى الحكومة جاهدة لحل مشكلة التأخير وتسليم هذه المشاريع في الفترة القادمة، إذ أن هذه الترسية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت تشكل أساس خطط التنمية التي تعتمدها الحكومة والتي تهدف إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتنويعه.

كان قطاع البناء والتشييد في طليعة القطاعات من حيث قيمة المشاريع التي تمت ترسيتهما والتي بلغت قيمتها 613 مليون دينار كويتي في الثلاثة أرباع الأولى من 2018، وشملت مشاريع كبرى في البنية التحتية، بما فيها مشاريع إسكان ضخمة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، مثل جنوب / غرب عبدالله

قال تقرير بنك الكويت الوطني الصادر أمس السبت أن ترسية المشاريع ترتفع في الربع الثالث من 2018، ولكنها تبقى منخفضة نسبياً، وارتفعت وتيرة ترسية المشاريع في الربع الثالث 2018 بالمقارنة مع الربع السابق (حين وصلت لأدنى مستوى في عدة سنوات)، ولكنها بقيت ضعيفة نسبياً مقارنة مع 2017. لتبلغ قيمة الترسية نحو 380 مليون دينار كويتي فقط، أي حوالي نصف معدل الترسية في كل أرباع عام 2017. حيث شكلت التأخيرات الرسمية للوجسيتها والإغراءات السبب الرئيسي وراء تراجع عدد الترسية منذ بداية 2018، وذلك نتيجة لتحول المشاريع المدولة إلى وقت لاحق من السنة. وتبلغ قيمة ما تم ترسيته من مشاريع منذ بداية السنة وحتى الآن 1.1 مليار دينار كويتي، أي 29% فقط من المخطط له لسنة 2018 والبالغ 3.8 مليار دينار كويتي. ولذلك من غير المرجح، وفق هذا التوقع، أن يتم تحقيق هذا الهدف مع نهاية العام.

ومن المرجح أن ترتفع وتيرة ترسية المشاريع مستقبلاً في الأرباع القادمة، وذلك بحسب البيانات الصادرة عن MEED. ويستند هذا التوقع بشكل جزئي إلى ترحيل مشاريع 2018 إلى 2019 بسبب التأخيرات، إضافة إلى مشروع كبير في قطاع البترول وكيماويات متوقع في 2019، بقيمة 3 مليار دينار. ويتوقع أيضاً أن يرتفع عدد المشاريع في قطاعات الطاقة والماء والبناء والتشييد بشكل كبير في 2019. كما تم تقييم قيمة المشاريع المخطط لها في 2019 بحوالي 9 مليار دينار كويتي، وهي تعادل المستويات المرتفعة التي شهدتها

## «برقان» يطلق حملته السنوية

## «معاً لمواجهة سرطان الثدي»



مشاركين في الحملة

بالقضايا المجتمعية في الكويت، ويرسخ التزامه بتحسين حياة أفراد المجتمع في إطار مشروعه التوعوي، وذلك من خلال دعم المبادرات الهادفة ومؤشر السوق الأهم ببرنامج اليوم العالمي منذ سنوات عديدة، بدءاً

على نظام صحي لتجنب الأمراض المتعلقة بسرطان. كما يهدف بنك برقان من خلال هذه الحملة إلى خلق بيئة داخلية داعمة، حيث يمكن للموظفات تقديم يد العون فيما بينهنم والتغلب على المرض معاً. ويعتبر بنك برقان من أكبر المساهمين

باستخدام الطرق الأكثر تقدماً. كما استعرضت الدكتورة نهي من خلال المحاضرة حلقة نقاشية مع موظفات البنك حول آليات المحافظة الشخصية للأشخاص المصابين بسرطان وكيفية التعامل مع هذه الحالات للتغلب عليها، مؤكداً أهمية الحفاظ

نظم بنك برقان حملته التوعوية السنوية حول سرطان الثدي المخصصة لموظفات البنك وذلك ضمن مساهمته لتنمية المجتمع ودعم أسلوب حياة صحي. تحت عنوان "معاً لمواجهة سرطان الثدي"، نظم البنك ورشة عمل تثقيفية بهدف التأكيد على أهمية التغذية الصحية والتأمين المنظمة وزيادة مستوى الوعي بأعراض المرض وأسبابه ومخاطره والعلاج وأنواعه وطرق الوقاية منه. وفي إطار تسليط الضوء على إحدى أكثر التحديات والمخاطر الصحية الأكثر ازدياداً في الوقت الحالي، وتزامناً مع تزايد عدد حالات مرضى السرطان في الكويت بشكل خاص والعالم بشكل عام، بدأ بنك برقان هذا العام المحكورة نهي الصالح، استشاري جراحة عامة وجراحة أورام في مستشفى رويال حياة، والتي تتمتع بخبرة 10 سنوات في مركز الكويت لمكافحة السرطان، حيث تناولت خبرتها الكبيرة في فحص اختبارات سرطان الثدي والقولون، والتشخيص، والعلاج

## يعد من أهم مؤشرات القياس

## «المالية»: تقرير «التنافسية العالمية 2018» السنوي

## أظهر تقدم الكويت مرتبتين لتحل المركز 54 عالمياً

المرتبة 54 عالمياً. وأوضحت (التجارة) الاقتصادية العالمي أظهر تقدم الكويت مرتبتين لتحل المرتبة 54 عالمياً مقارنة بالعام الماضي. وأضاف (المالية) أن تقرير مؤشر التنافسية الذي أظهر احتلال الكويت المرتبة الأولى عالمياً في استقرار الاقتصاد الكلي عكس تحسن مرتبتها في 47 مؤشراً من أصل 90 لقياس لقطاعات مختلفة. يذكر أن هيئة (تشجيع الاستثمار) تتولى تنفيذ مشروع دراسة تعزيز تنافسية الكويت في المؤشرات الدولية الذي سينتج عنه الأجنحة الوطنية لتعزيز تنافسية الدولة (برنامج تعزيز) ومتابعة تنسيق الجهود الوطنية في هذا الشأن من خلال رئاستها للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت.

وقالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس السبت إن مؤشرات أعمالها في التقرير السنوي (التنافسية العالمية 2018) شهدت تحسناً في ثمانية مؤشرات ما ساهم في ترقية تنافسية الكويت إلى

قالت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية أمس السبت إن مؤشر التنافسية العالمية (2018) الذي أظهر في تقريره السنوي تقدم الكويت مرتبتين اعتماداً على مقياس القرب من الأداء الأفضل (100-0) إذ سجلت الدولة فيه 62.1 بالمئة بارتراف 0.5 بالمئة عن سنتها في 2017. وأكدت (الهيئة) في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن التقرير السنوي ل (التنافسية العالمية) يعد من أهم مؤشرات القياس مضيفة أن هذه هي المرة الرابعة عشرة على التوالي التي يتم فيها إدراج دولة الكويت ضمن التقرير.

وأوضحت أن المؤشر شهد هذا العام تغيراً جوهرياً فيه لقياس سير تقدم الدول في تعزيز الإنتاجية التي تحفز النمو الاقتصادي المستدام والتنافسية ضمن 12 كبرى تدرج ضمن أربعة محاور هي البيئة المؤاتية ورأس المال البشري والأسواق ومنظومة الابتكار. وكانت وزارة المالية الكويتية أعلنت أن التقرير السنوي ل (مؤشر التنافسية

## تعزيزاً للعلاقات الثنائية

## «عبدالوهاب المطوع» تستقبل سفير الاتحاد السويسري لدى الكويت



خلال الاستقبال

عبدالوهاب المطوع التجارية، فيصل على المطوع: لقد تشرفنا اليوم بزيارة سعادة سفير الاتحاد السويسري لدى الكويت، الدكتور Benedict Gubler، والقنصل

أكد اهتمامه في تنمية العلاقات التجارية وزيادة تواجدها في السوق الكويتي. وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة على

الفرص المستقبلية المحتملة. هذا وقد عبر سعادة سفير الاتحاد السويسري عن سعادته بهذه الزيارة وتقديره لحفاوة الاستقبال التي لاقاه من المطوع، حيث

استقبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة على عبدالوهاب المطوع التجارية، فيصل على عبدالوهاب المطوع في مكتبه الواقع في مقر الشركة، سعادة سفير الاتحاد السويسري لدى الكويت، الدكتور Benedict Gubler، وسعادة القنصل العام ورئيس التجارة السويسرية في دبي، Chris Watts، ومسؤول العلاقات التجارية ورأس المال البشري والاسواق ومنظومة الابتكار. كما وناقشا

وقد بحث الطرفان سبل تعزيز العلاقة التجارية وزيادة تواجدها في السوق الكويتي، كما وناقشا

## «بيان»: 347 مليون دينار خسائر

## البورصة الرأسمالية

5.004.00 نقطة بتراجع نسبتته 1.22%. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات البورصة الكويتية قد تكبدت في أولى جلسات الأسبوع الماضي خسائر واضحة وفقدت قيمتها الرأسمالية أكثر من 410 مليون د.ك. في نهاية تلك الجلسة، حيث جاء ذلك من خلال دعم المبادرات الهادفة ومؤشر السوق الأهم ببرنامج اليوم العالمي منذ سنوات عديدة، بدءاً

قال تقرير شركة بيان الأسبوعي الصادر أمس لقد تكبدت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي خسائر رأسمالية بما يزيد عن 347 مليون د.ك.، وذلك على وقع سيطرة الضغوط البيعية على تداولات السوق من جهة، واستمرار غياب الزخم الشرائي من جهة أخرى؛ وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على مؤشرات السوق الثلاثة (الأول والرئيسي والعام)، حيث سجلت جميعها خسائر متباينة للأسبوع الثالث على التوالي متأثرة بالتراجعات التي منيت بها أسعار غالبية الأسهم المتداولة في السوق وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية التي كانت الأكثر تأثراً بالضعف البيعية التي شهدتها البورصة في الأسبوع الماضي. وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع الماضي على انخفاض نسبتته 1.60%، مقللاً عند مستوى 5.172.99 نقطة، كما سجل مؤشر السوق الرئيسي خسارة أسبوعية نسبتها 0.44%، حيث أغلق مع نهاية الأسبوع عند مستوى 4.697.73 نقطة، فيما أغلق مؤشر العام للبورصة عند مستوى

العام ورئيس التجارة السويسرية في دبي، Chris Watts، ومسؤول العلاقات التجارية والعلاقات الدبلوماسية السيدة غفاري. لقد استطعنا في شركة على عبدالوهاب المطوع التجارية إن تكون علاقات تجارية جيدة مع دولة سويسرا في السنوات القليلة الماضية، وإننا نتطلع من خلال هذه الزيارة إلى تعزيز هذا التعاون المشترك وزيادة العلاقات التجارية مع الشركات الرائدة في سويسرا وفتح المزيد من الأفق بين الطرفين. شكراً لسعادة السفير والقنصل العام والسيدة غفاري على هذه الزيارة على أمل أن نرحب بهما مجدداً في الشركة لبحث المزيد من العلاقات والمصالح المتبادلة.